لا عزاء للمسنين

بسمة النسور

قصة محزنة رواها صديقٌ عن مرض والدته. قال، بلهجةٍ حزينةٍ مستسلمة: لم يكن في وسعنا وأشقائي فعل شيء سوى التناوب على رعايتها. قال الطبيب لنا إنه ليس هناك ما يمكن أن نفعله بعد الآن. إنها الشيخوخة التي لا دواء لها ولا مناص من مواجهتها. .. مع مرور الأيام، أصبح الأمر شاقا. لم نفكر لحظة في إيداعها دار المسنين. ولم يتأخر أي منا عن موعد مناوبته، يحضر الواحد منا قبل مغادرة الممرّضة التي ترافقها طوال النهار، يقضي الليل راعيا أمه. قبل أن يتمكّن الخرف من خلايا دماغها، كانت سيدة وقورا على درجة عالية من الثقافة، تتمتع بالحكمة والرصانة، وهي الحاصلة على درجات علمية عليا، نرجع إليها في كل صغيرة وكبيرة، نأخذ بنصائحها الثمينة، ليقيننا بسداد آرائها، وحسن تقديرها الأمور. حين هجرها والدي، كانت في الخامسة والثلاثين من عمرها، غادر في لحظة تهوّر إلى أميركا، بحثا عن حياة أخرى، مخلفا لها أربعة أبناء، لم يتجاوز أكبرهم العاشرة. اختفى أثره إلى غير رجعة، بعد أن أرسل إليها ورقة الطلاق، فكرست أحلى سنوات عمرها من أجلنا.

كدّت وناضلت وصبرت، وحققت نجاحا مهنيا واجتماعيا، مكّنها من توفير حياةٍ لائقةٍ لنا. أحسنت رعايتنا، ووفرت لنا كل سبل العيش الكريم. وأحسّت بالفخر دائما، بسبب تفوقنا في الدراسة، ونجاحنا في العمل، واعتبرته نجاحا شخصيا لها. غمرها الفرح، حين استقلّ كل منا في بيت الزوجية، وأنجب لها الأحفاد الذين كانوا مبعث بهجتها في سنوات تقاعدها، وظل بيتها مكتظّا بهم، يزورونها باستمرار، ويتنافسون في نيل رضاها وقلبها يقفز فرحا، لإحاطتهم بها سوارا من حب وأمان.

تغيّر كل شيء، حين تقدّم بها العمر، فتبدّلت الأدوار، وتحوّلت الوالدة إلى كائن ضعيفٍ هشٍّ ومشتت، غير قادر على تمييز الأشياء. ما زاد من وقع المأساة أن «مونتاجا» جرى لما حدث في ذاكرتها، فانشطبت تدريجيا كل ذكرياتها الحلوة ولحظاتها السعيدة. اختفى كل شي مُفرح، وتبقت ذكرياتها الحزينة فقط، ما حوّلها إلى عجوز غاضبة طوال الوقت، تشعر بالحنق والقهر، وتميل إلى الشجار مع أشباح، لا يراهم سواها. عجزنا عن تذكيرها بأيامها الحلوة، مستعينين بالصور وشرائط الفيديو، صور مع أفراد العائلة، وأخرى مع صديقاتها المقرّبات، وقد رحل معظمهن عن هذه الدنيا. اعتدن أن يقضين أجمل الأوقات معا. كل تلك التفاصيل تم محوها من ذاكرتها، وكأنه لم يحدث قط، وكأنها لم تختبر في حياتها سوى الغدر والحرمان وفراق الأحبة، وطغى الغضب والحزن على كل شيء.

قصة حزينة تبعث على الأسى، وتدفعنا إلى التأمل في هذه الحياة الجائرة التي تقودنا، في النهاية، ومهما حققنا من إنجازات، إلى مصائر مرعبة، فتجرّدنا حتى من ذكرياتنا الجميلة. حظيت تلك السيدة بعناية وحب العائلة التي صانت شيخوختها، وحفظت كرامتها، على النقيض من كهول كثيرين، عاثري الحظ، ابتلوا بظروفٍ مؤسفة، لا حول لهم ولا قوة. تخلت عنهم عائلاتهم من دون رأفة، فانتهت حياتهم غرباء ملفوظين في دور مسنين بائسة، تفتقر إلى الحد الأدنى من الظروف الإنسانية في بلادٍ غير رحيمة، تنظر إليهم عبئا فائضا عن الحاجة، فلا قوانين تؤمنهم صحيا، ولا ضمان اجتماعيا يقيهم شر السؤال في أرذل العمر. وعلى الرغم من تلك الحالات الكثيرة التي تقطع القلب لكهول منبوذين في تلك الدور، ما زلنا نتشدّق بكل حماقة بتميزنا على الغرب الكافر، وهو الذي يوفر للمسنّين من أبنائه ظروف عيش تصون كرامتهم، فيخصهم بتسهيلاتٍ في استخدام وسائل المواصلات والمرافق العامة، ويؤمنهم صحيا واجتماعيا ونفسيا ومعيشيا، غير أننا نعتقد، بلا مسوغ واقعي، بتفوّق أخلاقي وإنساني، من حيث علاقاتنا العائلية المتينة، وتكافلنا الاجتماعي، واحترامنا وتقديرنا كبار السن. وهي في الواقع مجرّد أوهام نسكّن بها ضمائرنا الغائبة في سبات عميق.

عن قرارات تشعل أزمة في عدن

علي الذهب

تشهد الساحة اليمنية توترًا جديدًا بين طرفي حكومة اتفاق الرياض، بعد أسبوعين من عودة هذه الحكومة إلى عدن، سبقه تصعيد خطابي لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم إماراتيًا، وتصدَّر ذلك رئيس المجلس، عيدروس الزُّبيدي، ونائبه هاني بن بُريك، ومدير أمن عدن السابق، شلال شايع، ثم استدعاء قيادة المجلس المقيمة في الإمارات محافظ عدن، على نحو مفاجئ، عقب إعلان اللجنة العسكرية السعودية المشرفة على تنفيذ اتفاق الرياض عن توقف عملها، بعد إخفاقها في تمكين اللواء الأول حماية رئاسية من الدخول إلى عدن، تمهيدًا لعودة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

باعث هذا التوتر إصدار الرئيس عبد ربه منصور هادي عدة قرارات قضت بتعيين رئيس الحكومة الأسبق، أحمد بن دغر، رئيسًا لمجلس الشورى (غير مجلس النواب «البرلمان»)، وتعيين شخصين آخرين عضوين في المجلس، ونائبين، في الوقت نفسه، لرئيس المجلس. فضلًا عن تعيين شخصين آخرين في موقعين قياديين في السلطتين القضائية والتنفيذية؛ إذ أثار ذلك استجابة رافضة من المجلس الانتقالي الجنوبي، عبَّر عنها بيانه الصادر في 16 يناير/ كانون الثاني 2021، الذي وصف القرارات بالتصعيد الخطير، والخروج المرفوض عن التوافق الذي رسمه اتفاق الرياض.

في السياق، قال بيان منسوب إلى اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام، ومصدره، كما يبدو، فصيل من الحزب تدعمه الإمارات، إن هذه القرارات تُعدُّ خرقًا للدستور، ولاتفاق الرياض. ودعا البيان إلى تصحيح مسار الشرعية التي «أصبح رأسها سكّينًا في خاصرة الوطن»، وهو تعريضٌ واضح بالرئيس هادي، فيما عبَّر بيان مشترك، للحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري، عن استنكارهما هذه القرارات؛ لأنها خرق للدستور، وانتهاك للقوانين، وانقلابٌ على التوافق الوطني المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني لعام 2014.

والواقع أن هذه القرارات لا تمثِّل خروجًا على اتفاق الرياض؛ لأن أحكامه لم تتضمّن اشتراط التوافق، بين طرفيه المتعاقدين، على أي قراراتٍ يصدرها الرئيس هادي، ما عدا قرارات تعيين محافظي المحافظات الجنوبية، ومديري عموم الشرطة فيها، في إطار التطبيق الكامل للاتفاق. ولعل ذلك ما دفع نائب رئيس المجلس الانتقالي، هاني بن بُريك، المقيم في الإمارات، إلى التعليق على القرار الخاص بتعيين نائب عام، من دون القرارات الأخرى، متجاهلًا مسألة دستورية هذا القرار وقانونيته؛ لعدم اعتراف أعضاء المجلس الانتقالي بدستور البلاد وقوانينها.

أما بيان فصيل المؤتمر الشعبي العام، المدعوم إماراتيًا، بشأن بُطلان هذه القرارات، دستوريًا، فغير دقيق؛ إذ من حق الرئيس، وفقًا للدستور، تعيين كبار موظفي الدولة وعزلهم، وفقًا للقانون، إلا أنه خالف القانون 39 لعام 2002، الخاص باللائحة الداخلية لمجلس الشورى، الذي تقضي مواده من 26-30، بانتخاب رئيس المجلس ونائبيه، عبر المجلس ذاته، فضلًا عن اشتراط الدستور عدم مخالفة القانون.

بالنظر إلى أبرز زوايا مشهد الأزمة الجديدة بين طرفي اتفاق الرياض، نجد أن قرارات الرئيس هادي مثّلت مطيةً سهلةً للمجلس الانتقالي الجنوبي، للتمسّك بموقفه المتصلب تجاه توحيد قواته ودمجها في هياكل قيادتي وزارتي الدفاع والداخلية، فيما يشير موقف الأطراف الأخرى، الرافضة للقرارات، إلى احتمال انخراطها في تحالفٍ معارضٍ لإطاحة الرئيس هادي وحلفائه، بدعمٍ إماراتي، وقد يشمل ذلك معارضة الدور السعودي، أو دفعه إلى الانخراط في ذلك عنوة، وفقًا لتقاسم جديد للنفوذ تفرضه الإمارات وحلفاؤها.

رمى الرئيس هادي، بقرارات التعيين في مجلس الشورى، إلى إحداث توازن بين مجلسي النواب والشورى، على مستوى محافظات الشمال والجنوب، ومستوى المكونات السياسية الفاعلة؛ حيث سيقابل استئثار الشمال برئاسة هيئة مجلس النواب استئثار الجنوب بهيئة رئاسة مجلس الشورى، وهكذا بالنسبة إلى التوازن الحزبي، سيما بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح.

(كاتب يمني)

الأسد متجاوزاً المجتمع الدولي

سميرة المسالمة

إرادة المجتمع الدولي جزء من ماضٍ تجاوزه نظام الأسد، ووضع لها بدائل ومحدّدات وشروطا. ويدرك المجتمع الذي صدّر عشرات القرارات «الهشّة»، من دون القدرة على تنفيذها، أنه حاصر نفسه، بدل أن يحاصر الأسد بوصفه نظاما ديكتاتوريا، ما جعل تلك القرارات تسكن أدراج الأمم المتحدة، وتمنح الأسد مساحةً جديدة للانقضاض على السوريين، ومتابعة سياسة التجويع تحت غطاء العقوبات الدولية، وهو الأمر الذي مارسه المجتمع الدولي نفسه على أنظمة ديكتاتورية عديدة، ومنها إيران، حيث منحت تلك القرارات غير الفاعلة الأنظمة القدرة على الاستمرار والمتابعة في قهر شعوبهم وإذلالها، ما يضعنا أمام تساؤلٍ عن السبب الذي يدعو إلى اتباع السياسات الفاشلة نفسها في معاقبة الأنظمة الديكتاتورية، بل يأخذنا إلى السؤال بشأن حقيقة أسبابها في اللجوء إلى قرارات العقوبات على الدول، إذا كانت لا تنتج إلا مزيدا من الديكتاتوريات، وتقلل من فرص النجاة للشعوب؟

مرور عشر سنوات على إمعان النظام السوري في هتك تلك الإرادة، أو ما سميت القرارات الأممية المساندة للثورة السورية منذ عام 2012، والتي تهدف، في مضمونها، إلى نزع شرعيته، وإقامة حكم انتقالي بديل، وإعادة بناء سورية، دستوريا ونظاما وبنية، يؤكّد عدم توفر الجدّية في تنفيذ القرارات، وهي عملية إجرائية روتينية، تتم في أروقة الأمم المتحدة لرفع العتب ليس إلا، وهي على السياق نفسه مع سابقاتها في دولٍ أخرى، منها إيران وعراق صدام حسينٍ وليبيا معمر القذافي، وزيمبابوي روبرت موغابي، وكوبا كاسترو. وعلى الرغم من أن العقوبات حملت أسماء الرؤساء أو الدول، إلا أنها جميعها وجدت طريقها لمحاسبة شعوبهم وإفقارهم، وتمكين أنظمتهم من شدّ وثاق عبوديتهم، ما يعني أن النظام السوري الذي تعامل مع العقوبات بحرفية، ليحوّلها إلى نقمة على شعبه، اعتمد في ذلك على تجارب سابقة لأشباهه، ونجح كما فعلوا في تحقيق النتائج ذاتها، وأكثرها إيلاماً.

وعلى ما تقدّم، يمكن أن نقرأ موقفا جديدا من خلال ما ذهب إليه التقرير البحثي لمركز كارتر الأميركي، بما سماها مساراتٍ ضروريةً لتحقيق التسوية، وضمنا يتحدّث عن تنازلاتٍ مطلوبة من الأطراف السورية، ولعل في مقدمتها التنازل عن تغيير النظام أو محاسبته على جرائمه، لأن المحفزات التي يمنحها المجتمع الدولي نفسه للنظام، فيما إذا ذهب إلى خيار تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254، تتضمن الاعتراف به من جديد، والمساعدة في إعادة الإعمار، وهو الملف الأكثر حيويةً للنظام، ولداعميه روسيا وإيران، وضمن ذلك ما يعنيه رفع العقوبات تدريجيا عنه، وإعادة العلاقات الدبلوماسية معه.

ليس على الأسد أن يأخذ القرار 2254، بما يحمله من مضمون إنهاء نظامه، حسب قراءة المعارضة له، وإنما فقط التعامل مع ما ورد في بنود بناء الثقة واستبدال ما سمّي الانتقال السياسي إلى ما «اصطلحه» بحث كارتر الإصلاح السياسي، إضافة إلى شرط واشنطن الأساسي، فيما يتعلق بالملف الكيماوي، والسماح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالدخول إلى مواقع الإنتاج والتخزين، وكذلك تنفيذ الشرط الرئيسي، وهو إخراج القوات الإيرانية من سورية، وهو تبعاً للمطالب الإسرائيلية، صاحبة الحظ الأوفر حالياً بفرض شروطها على الأرض، وتنفيذ رغباتها بالقوة مرّات (القصف المتكرّر لمواقع النفوذ الإيراني في سورية)، وبالتفاوض مرّة، وفق أنباء عن جولتها التفاوضية الأخيرة مع النظام، وبرعاية روسيا في قاعدة حميميم داخل الأراضي السورية. يؤكّد البحث أن موافقة النظام على عودة اللاجئين، وهي المرتبطة ببحث ملف المعتقلين ومعرفة مصائرهم ووقف الاعتقال للعائدين، وتوفير البيئة اللازمة لدخول المساعدات للمدنيين والعائدين إلى الوطن، سيمنحه فرصة الوصول إلى المكتسبات السابقة، بينما ترك الباحثون ملف وقف إطلاق النار في إدلب إلى الاتفاق التركي الروسي الذي انعقد في مارس/آذار 2020، معولين على قدرته في إنتاج حوار ينهي الإرهاب الموجود على الأرض، وكأن الولايات المتحدة الأميركية ليست طرفا في سورية. ما يعني أننا أمام قراءة أميركية جديدة للقرار 2254 المبني أساساً على بيان جنيف 1 عام 2012، والذي اعتبر، وفقاً لتصريحات وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون بعيد إصدار البيان، أنه يعني اتفاقا على رحيل الأسد من خلال تشكيل هيئة حكم انتقالية، تملك صلاحيات الرئيس والحكومة وقوى الأمن والجيش، وهو ما نفاه وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف آنذاك، وهو المفهوم الرائج لدى كيانات المعارضة (أو التي تحاول ترويجه لتبرير استمرارها في التفاوض غير المجدي مع النظام)، عند قراءة إنشاء هيئة حكم انتقالية تخوّل سلطات تنفيذية كاملة في القرار، إلا أن تقييد ذلك البند بشرط الموافقة المتبادلة من الطرفين حول القرار إلى مجال لقراءات «مرنة»، يمكن أن تحول دون تنفيذه نهائياً، وهو ما استفاد منه مبعوث الأمم المتحدة السابق، ستيفان دي ميستورا، حين ألغى تراتبية القرار 2254، واعتمد خطة السلال الأربع التي لم يبق منها إلا سلة الدستور المتعثرة.

> **تعامل النظام السوري مع العقوبات بحرفية، ليحوّلها إلى نقمة على شعبه، اعتمد على تجارب سابقة لأشباهه**

يقدّم البحث جملة من المسارات التفاوضية، والتي تمرّ جميعها من تحت نفوذ الأسد وتبرّر بقاءه، ولا يتجاهل وجود تنازلاتٍ من الأطراف السورية جميعها، لكن أهم هذه التنازلات تقع على عاتق المعارضة التي عليها أن تقبل بأن يقود الأسد عملية الإصلاح السياسي. وبذلك تنتفي فكرة إنشاء هيئة حكم انتقالية، أو الحديث عن مصير بشار الأسد، وهذا يتطابق تماما مع القراءة الروسية لبيان جنيف 1 والقرار 2254، ما يعني أننا أمام استدارة دولية تبحث عن استقرار ديكتاتوريات المنطقة، لا إنهائها. وفي المقابل، إعادة الاعتراف بالنظام السوري والاستثمار معه في إعادة الإعمار مقابل تنازلات منه بالسماح للسوريين بالعودة إلى ديارهم آمنين من أجهزته الأمنية، ومستسلمين لفشل ثورتهم في إنجاز نظام ديمقراطي تحميه دولة قانون. نعم، لقد تجاوز الأسد إرادة المجتمع الدولي، وربما بسنوات الحرب العشر قادهم من جديد إلى نقطة الصفر، الأسد ولا أحد.

(كاتبة سورية)

كاريكاتير

عماد حجاج

كاراباخ ومشكلات التحالف الغربي

باسل الحاج جاسم

أعادت قمة موسكو الأذرية – الأرمينية، برعاية روسية، إلى الأذهان ظروف (وأجواء) الاتفاق الروسي، بتنسيق مع تركيا، الذي أوقف حرب كاراباخ الثانية، حيث استضافت موسكو، في 11 يناير/ كانون الثاني الجاري، قمة جمعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ونظيره الأذري إلهام علييف مع رئيس وزراء أرمينيا نيكول باشنيان، بعد مرور قرابة شهرين على اتفاق إيقاف الحرب بين أرمينيا وأذربيجان في إقليم ناغورني كاراباخ.

قال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أواخر العام الفائت، إن فرنسا والولايات المتحدة تعانيان «كبرياء مجروحاً»، على خلفية دور موسكو في وقف إطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان في كاراباخ. وتكشف مطالبة باريس موسكو بتوضيح «الغموض» في شأن الاتفاق، ودور تركيا فيه، عن عدم رضا فرنسا في شأن التهميش الذي تعرّضت له. وقد ظهرت فرنسا في هذه الأزمة المتجدّدة أشبه بنمر بلا أسنان، لا تلعب أي دور حاسم في المنطقة، وليس لديها سوى المستوى الدبلوماسي وسيلة محدودة للغاية، لممارسة أي ضغط، ولم يستطع الاتحاد الأوروبي، ولا باريس، إيقاف المعارك بين الأذريين والأرمن. وحاول الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بصفته رئيساً مشاركاً لمجموعة «مينسك»، استغلال أزمة ناغورني كاراباخ، وتولي زمام المبادرة، لتأكيد نفسه قائدا حقيقيا لكل أوروبا.

لا يمكن إنكار أن الاتفاق بين أرمينيا وأذربيجان وروسيا في كاراباخ شكّل صدمة للغرب، وبخاصة باريس، إذ كان الجميع واثقاً من أن روسيا وتركيا ستتواجهان في جنوب القوقاز، لكن حدث العكس، ومنعت موسكو وأنقرة مشاركة الأطراف الغربية الغربية عن المنطقة، واستمرّت التصريحات المتوترة بين روسيا والولايات المتحدة، واستمر التصعيد الكلامي بين ماكرون ونظيره التركي أردوغان على جبهاتٍ متعدّدة. إضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن يُنسى الوضع الصعب داخل فرنسا، سيما في ما يخص أصحاب السترات الصفراء والاحتجاجات الصحافية أخيرا، وتصريحات ماكرون المتعلقة بالإسلام.

وكشفت حرب كاراباخ الثانية، من بين أمور كثيرة، أهمية التعاون والتنسيق بين تركيا وروسيا، وسبق أن رأيناه في سورية، وجرت محاولات تكراره في ليبيا، حيث يختلف موقف تركيا حيال نزاع جنوب القوقاز بشكل كبير عن موقف واشنطن وباريس اللتين تدعوان إلى تجميد النزاع من دون حله، وليس هذا جديداً، فلم تكن تركيا أبداً لاعباً طارئاً على منطقة القوقاز، وهي تعلن موقفها بوضوح، وقوفها الكامل إلى جانب «شقيقتها» أذربيجان، لاستعادة أراضيها المحتلة، على عكس بقية الأطراف التي تعلن حيادها في هذا النزاع، بينما تدعم هذا الطرف أو ذاك، من تحت الطاولة. ولافت قبل أيام قول بوتين إن تركيا لم تخف أنها تدعم أذربيجان في كاراباخ.

وقد جاء ميل واشنطن نحو أرمينيا، إلى حد كبير، رغبة في الضغط على تركيا، ولا يتعلق الأمر بالعلاقات الأرمينية - التركية، بقدر ما يتعلق بالخلافات الأميركية - التركية في الشرق الأوسط. ويُنظر، في الوقت نفسه، إلى تعاون أرمينيا مع روسيا وإيران تحدّيا خطيرا لموقف الولايات المتحدة في القوقاز. ويصعب أيضاً النظر إلى التحرّك الدبلوماسي الفرنسي حيال نزاع القوقاز فحسب من خلال تأثير اللوبي الأرمني في فرنسا، حيث ماكرون معارض لأنقرة في البحر المتوسط، وكذلك الموقف الفرنسي من الخلافات التركية – اليونانية، وقضية قبرص المعقدة، والمواجهة في ليبيا، ودعم باريس ما تسميه أنقرة الإرهاب الانفصالي في سورية. وكشفت أيضا حرب كاراباخ الثانية المشكلات الخطيرة في التحالف الغربي. وفي الواقع، لا نجد اليوم موقفا غربيا واحدا، وليس فقط حيال جنوب القوقاز، وإنما في مسألة العقوبات الغربية على روسيا، وفي ليبيا، وما تزال وسائل الإعلام تتناقل تصريحات ماكرون عن الموت السريري لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، والتي تلقى ردّا قويا عليها، سواء من أردوغان أو ترامب الذي اعتبر أن فرنسا أكثر بلد يحتاج إلى «الناتو».

استطاعت روسيا إيقاف حرب كاراباخ الثانية، بعد وساطتها في إنجاز اتفاق،

> **شكل الاتفاق بين أرمينيا وأذربيجان وروسيا في كاراباخ صدمة للغرب، وبخاصة باريس**

ينظر إليه اليوم على أنه تاريخي بين أرمينيا وأذربيجان، بالتنسيق مع تركيا، مع ضرورة الانتباه إلى أن الملفات المتعلقة بأرمينيا خط أحمر مهم في أجندة أنقرة. وكانت السرعة التي تصرف بها بوتين، ودوره المباشر في تنظيم المحادثات بين الأرمن والأذريين حاسمة للغاية، وأدّت وساطته إلى نشر قوات حفظ سلام روسية، ومشاركة مع تركيا في مراقبة وقف إطلاق النار. وقد ناقش ماكرون مع بوتين، في اتصال هاتفي بينهما في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، استمرار المعارك على نطاق واسع بين باكو ويريفان، وتوصلا إلى التزام متبادل بمواصلة جهود الوساطة والتنسيق بين روسيا وفرنسا، ثم استيقظ ماكرون، بعد ثلاثة أيام من اتصاله ببوتين، وأدرك أن قوات حفظ السلام الروسية باتت موجودة في كاراباخ. والصدمة الأخرى التي تعرّض لها ماكرون، في اتصال هاتفي آخر مع بوتين، بعد ستة أيام من اتفاق وقف إطلاق النار، حيث أوضح الكرملين في بيان أن المكالمة الهاتفية جرت لأن «روسيا وفرنسا رئيسان مشاركان لمجموعة مينسك، التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا».

يبقى القول، في استحضار أكثر من ملف إقليمي ودولي، تتداخل وتتعقد فيها مصالح موسكو وأنقرة وأهدافهما، إن اتفاق جنوب القوقاز بشأن كاراباخ انتصار آخر للتعاون الروسي – التركي، وفشل للغرب.

(كاتب سوري)

الشائن والمثير في عاصفة الكونغرس

أسامة عثمان

بعد اقتحام أنصار الرئيس الأميركي الخاسر، دونالد ترامب، مبنى الكونغرس، تبدو النُّخبة السياسية، في الولايات المتحدة، أكثر سُخْطًا، وقلقًا على صورة دولتهم الرائدة في الديمقراطية، والمتباهية بنموذجها الراسخ فيها، وهي تدرك آثار الاقتحام الخطير، عالميًا، سيَّما لجهة توظيفه من الدول المنافسة، وغير الديمقراطية، أصلًا، وفي مقدِّمتها الصين وروسيا، ثم تداعيات تلك الهزَّة العنيفة، والصادمة في المنطقة العربية، وغيرها، وهي على أعتاب مرحلةٍ جديدة، يدشّنها الرئيس الديمقراطي، جو بايدن، المبشِّر باتجاهٍ أكثر ديمقراطيةً وعدالة، وهو الذي اعتُمِد رئيسًا، رسميًا، ونهائيًا، بعد جدلٍ واسع ومقلق قاده ترامب. وبدا السُّخْطُ واضحًا، في تشبيه سياسيين أميركيين بارزين، (ومنهم الرئيس الجمهوري الأسبق، جورج بوش الابن)، أميركا بجمهورية الموز، وفي تقديم وزيرتين استقالتيهما من إدارة ترامب؛ ردًا على «أحداث الكابيتول».

وعلى المستوى العالمي، تتابعت التنديدات، على هذا الحدث غير المسبوق في تاريخ الولايات المتحدة، (ومن شعبها نفسه)، كما من دولٍ أوروبية، منها ألمانيا، وبريطانيا على لسان رئيس وزرائها بوريس جونسون الذي ربطته صداقة سابقة بترامب؛ إذ حمّل الأخير المسؤولية؛ وقال «ترامب مخطئ تمامًا، في تشجيع أنصاره على اقتحام مبنى الكونغرس».

هل ما حدث من نوع الخروق والانحرافات التي تستطيع الديمقراطية الأميركية تجاوزه، ومعالجته؟ كما رأى النائب الديمقراطي توم مالينوفسكي، الذي قال: «رسالتنا إلى العالم لم تكن أبدًا أننا مثاليُّون. لدينا نظام قادر على تصحيح عيوبه»؟ أم أن ما حدث ترك جُرحًا يصعب اندماله؛ لكونه مؤشّرًا على تحوُّلات تنفذ إلى البنية الفكرية، لدى أوساط عريضة في الشعب الأميركي؟ وفي صُلْب هذا السؤال سؤالٌ عن كيفية المعالجة والتعامل مع الرئيس الذي تسبِّب، على نحو صارخ، في تلك المَثْلَبة، وذلك الثَّلم لصرح الديمقراطية، وفي قلب الكونغرس؛ قلعة الديمقراطية الأميركية، بما لها من رمزية عالية، فقد أصاب الانتهاك، مكانًا، مركزيًا، وزمانًا، بالغ الرمزية، في تسليم الحكم وتسلّمه؛ هل سيُعزَل، أم يوبّخ، ويدان، أم سيتُجاوَز عنه؛ تحت وطأة تأثيره، وخطورة المساس به؟

جاءت هذه الفعلة المشينة، بعد أن استنفد ترامب الوسائل القانونية والقضائية، وبعد أن يئِس من اصطفاف الجمهوريين في الكونغرس معه، وذلك بعد موقف زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، الذي رفض ادّعاءات ترامب، بسرقة الفوز منه، برغم رفض القضاء ذلك، وقال: «إذا سرنا وراء تلك الادّعاءات، فنحن ندمِّر ديمقراطيتنا»، محذِّرًا، في حال حصول ذلك، من «دوَّامة قاتلة». وبعد إصرار نائب الرئيس ترامب، مايك بنس، على رفض ضغوط ترامب، بحجب المصادقة على فوز بايدن، أطلق ترامب آخر سهامه؛ فكان ارتداده عليه أكبر منه على خصومه؛ فاكتسب السعي إلى عزله مزيدًا من الوجاهة والزَّخَم، على الرغم من رفض بنس، ممارسة صلاحياته التي تخوّله عزل ترامب، بعد مطالبات الديمقراطيين، وبعض الجمهوريين بذلك، إذ قال إنه لن يُفعّل التعديل الخامس والعشرين.. التعديل الدستوري الذي يقضي بأن يبادر نائب الرئيس إلى تأليب غالبية أركان الإدارة ضد الرئيس، على قاعدة أنه لم يعد قادرًا على النهوض بمهامه، ثم إبلاغ الكونغرس بالأمر؛ إلا أن كل هذا الاقتراب من معاقبة ترامب يصبُّ، (ولو أنه قد لا يخلو من اعتبارات حزبية تنافسية) في صيانة الدستور، والديمقراطية من اعتداءاتٍ مستقبليةٍ، فلا بدَّ من التجريم، والإدانة ونزع الشرعية عن أيّ مساعٍ، أو طموحات، أو وسائل، غير دستورية. وبالتوازي مع مطالبة بنس بإقالة ترامب؛ بالاستناد إلى التعديل الخامس والعشرين، بدأ مجلس النواب إجراءات عزل ترامب، على قاعدة افتقاده القدرة على النهوض بمهامه؛ لاضطرابه، وخطورة قراراته، ولكونه أصبح يشكّل «تهديدًا وشيكًا»، وبسبب اتهامه بالتحريض على اقتحام الكونغرس.

لا يمكن أن يعدّ هذا الاختراق أمرًا عابرًا؛ ذلك أنه يعكس فكْرَ حشودٍ من الأميركيين الذين تدنّت ثقتُهم في مؤسسات دولتهم، وفي نظامها الانتخابي، وفي أجهزتها القضائية المختصَّة. ولا سيَّما إذا تذكَّرنا موقف الحزب الجمهوري الذي يتحمَّل جزءًا غير قليل من المسؤولية، في تغطية موقف ترامب المشكِّك في نزاهة الانتخابات، والرافض للاعتراف بها، (والحامل مسؤولية سابقة في قبوله مرشّحًا للرئاسة عن الحزب، بتغليب حادٍّ لنزعاتٍ مصلحية وحزبية، على الأبعاد القيمية، لصالح مرشّح غير مستوفٍ لمؤهِّلات المنصب، وغير راسخ في منظومة الحزب، ولا حتى في السياسة الأميركية). وفي المقابل، لم تتوسَّع هذه الدائرة، ولم يمتد التواطؤ مع ترامب، من دون قيد، فقد بدأ الحزب الجمهوري، ممثَّلًا في زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، بنزع الغطاء عن ترامب، ثم تلاه موقف بنس الرافض ممالأة ترامب، بتعطيل التصديق على فوز بادين. ثم أخذت عزلة ترامب، حتى داخل حزبه، منحى أوسع وأوضح، بعد اقتحام الكونغرس. وكان المثير في هذه التجربة التاريخية سرعة التدارك المؤسَّساتي، والرجوع بضربة مرتدّة على المتسبِّبين في تلك اللحظات الخارجة عن القانون، وعن القيم الأميركية التي ظهرت راسخةً ومصونة. والعمل الآن على ملاحقة المشاركين ومحاسبة ترامب ومقرَّبين منه؛ بوصفهم المحرّضين عليها، ودلّت تلك السرعة في تدارك الخطر على تماسُك النظام السياسي في واشنطن، وفاعلية المؤسسات الدستورية، ورسوخ احترامها.

> **اختراق يعكس فكرَ حشود من الأميركيين الذين تدنّت ثقتُهم في مؤسسات دولتهم، وفي نظامها الانتخابي، وأجهزتها القضائية**

ولذلك ليس من الإنصاف أخذها دليلًا على انهيار الديمقراطية الأميركية، ولا من العدل مقارنة أميركا، بعدها، بدول ديكتاتورية، تختصر نفسها في الزعيم الأوحد، الكامل الصلاحيات، فعليًا. فقد حذّرت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، من أنّه إذا لم يُنحَّ ترامب، بموجب التعديل الخامس والعشرين، فإنّ الكونغرس مستعدّ لإطلاق آليَّةٍ لعزله، من خلال محاكمته برلمانيًا.

وبالتتبُّع التاريخي، يُعَدّ هذا الحدث ذُروةً من ذُرى الصعود اليميني الشَّعْبَوي، ونكوصًا إلى ما قبل المؤسَّسات، والحياة الدستورية، فالحدث ليس معزولًا، وإن حاول ترامب التنصُّل منه، بعد ردّات الفعل القوية والواسعة، والعابرة للخلافات الحزبية، فطوال فترة رئاسة ترامب، حتى منذ بدء حملته الانتخابية التي سبقت فوزه بالرئاسة، كانت الاتجاهات اليمينية والعُنصرية الشَّعْبوية تخلَّل خطاباته، ومواقفه، ذلك الخطاب الذي لم يخذله كثيرًا لدى الفئات الواسعة التي يستهدفها، والتي عبّر لها عن حبِّه وإعجابه، حتى بعد فعلتهم الشنيعة في الكونغرس، فعلى الرغم من التداعيات الصحية والطبية القاسية لوباء كوفيد 19، إلا أن الاحتشاد خلفه، وهو الذي اعتُبر لدى كثيرين مسؤولًا عن تلك التداعيات، بسبب تعاطيه المستخفّ، والمرتبك، وغير الناجع، مع الوباء، لم ينقص كثيرًا؛ إذ حصل ترامب على أكثر من 70 مليون صوت، محقّقًا ثاني أكبر حصيلة للأصوات الانتخابية، في التاريخ الأميركي، وهو ما يزيد عن 47% من الأصوات، على المستوى الوطني. حصل ذلك التأييد بعد كلّ انتهاكاته ونرجسيَّته، وتناقضاته التي تعكس اختلاله؛ الأمر الذي يدلّ على عمق الولاء من قاعدته الشعبية، وضعف تأثُّرها بالأزمات التي يبدو أنها تراها سطحية. وهو ما يفتح الباب لحالة انقسام فكري، وتجاذب سياسي عميق، في السنوات والعقود المقبلة.

(كاتب فلسطيني)

الحرس الوطني داخل مبنى الكابيتول يوم السبت (صاموئل قرم/Getty)

إسرائيل في دير الزور

معن البياري

كتب جورج بوش الابن، في مذكّراته «قرارات مصيرية» (2012)، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، أخطره في أوائل سبتمبر/ أيلول 2007 بموعدٍ ضربة إسرائيلية لموقع سوري في دير الزور، من دون أن يطلب مشورته أو تغطيةً سياسية أميركية للضربة. ولمّا نصحه بوش بأن تعمل الولايات المتحدة على استصدار قرار من مجلس الأمن بشأن القدرات النووية السورية، ليسوّغ الضربة، ردّ أولمرت بالرفض وأنه يخبره ولا يستأذنه، فهذا الأمر «يخصّ إسرائيل وحدها». تمّت الضربة بعد أيام. وفي مارس/ آذار 2018، رفعت دولة الاحتلال السرّية عن استهدافها في تلك الواقعة منشأة مفاعل نووي تطوّره دمشق سرّاً. أما الغارات الإسرائيلية التي استمرّت ساعة، على موجتين، ثانيتهما 18 غارة، فجر الأربعاء الماضي، على مواقع في شرق سورية، فإن واشنطن هي التي تسرّب أنها قد ساعدت تل أبيب في تنفيذ هذه الغارات بمعلومات استخبارية أميركية، ومن ذلك أن المواقع التي ضُربت مستودعات أسلحة إيرانية. وأخذاً بنكتة دريد لحام في «ضيعة تشرين» عن فتح الراديو على لندن لنعرف ماذا يحدُث عندنا، ليس من رجاحة العقل أن يكتفي واحدُنا بخبر وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن قيام العدو الإسرائيلي بعدوان جوي على مدينة دير الزور ومنطقة البوكمال، وأنه «يتم حالياً تدقيق نتائج العدوان»، فالتقارير الإخبارية لم تطيّر فقط أعداد القتلى الذي أفيد أنهم زادوا عن الخمسين، بين سوريين يتبعون النظام وإيرانيين و«زينبيين» باكستانيين و«فاطميين» أفغان، وإنما أن عشاء في مطعم إيطالي في واشنطن جمع بين وزير الخارجية الأميركي، بومبيو، ورئيس المخابرات الإسرائيلية (الموساد)، يوسي كوهين، في الليلة السابقة للعملية العسكرية الأعنف منذ سنوات، تضرب بها دولة الاحتلال سورية. وإذا كان مرجّحاً أن الصديقيْن تداولا، بعض الوقت، في أمر الضربة المقرر موعدها مسبقاً، فمستبعد أن يكون ترخيص أميركي بها قد أعطي في المطعم.

تُحسب ضربة دير الزور إبّان أولمرت بوش ضمن اعتداءات إسرائيلية سبقت شرارة الثورة والحال الدامي في سورية الراهنة، وليس من عددٍ موثق لها منذ عام 2008، غير أنه ليس منسياً أن أولاها كانت على فصيل فلسطيني في 2003، وفي الوسع احتساب تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق قصر بشار الأسد في اللاذقية صيف 2006 ضمنها. أما اللواتي لا يتوقف عنها سلاح الجو في دولة الاحتلال، منذ ما بعد الثورة، فتُخبرنا «جيروزاليم بوست» أنها منذ 2013 نحو ألف. وعلى ما تنقل الصحافات العبرية، فإن إسرائيل اعتادت أن تنفذ ضربة كل ثلاثة أسابيع، لكنها تنوي إنجاز ضربة كل عشرة أيام.

ما الذي أرادته إسرائيل وإدارة بومبيو ترامب من هذه الوجبة الصاروخية البالغة العنف في بادية شرق سورية؟ لا داعي لإجهاد الذهن في التفتيش عن رسائل أرادتها الحليفتان هاتان، إلى إدارة بايدن المرتقبة وإلى إيران (وإلى من يريد أن يتلقاها، لا بأس!)، فالمسألة أكثر بساطة، لأن مثيلاتٍ لضربةٍ كهذه قد تتكرّر لاحقاً، وإنْ سيعود بايدن إلى البيت الأبيض رئيساً. موجزها أنه لا صلة لحسابات القوة الإسرائيلية باعتباراتٍ مثل التي يفترضها بعضنا عن رسائل إلى هؤلاء أو إلى أولئك، وإنما هي حساباتٌ موزونةٌ بمعايير تقوم على استضعاف الضعيف أكثر وأكثر، فنظام السارين المقيم في دمشق لا يستحقّ في الاعتبارات الإسرائيلية غير إهانته بمزيد من الإهانة، حوالي دمشق وفي درعا وفي كل مطرح، وقد استحقها هذه المرة في بطاح دير الزور والبوكمال.

كتب مدير المخابرات المركزية الأميركية الأسبق، جورج تينيت (في مذكراته)، أن بقاء نظام الأسد أفضل من العمل على إسقاطه. وهذا بالضبط هو الموقف الإسرائيلي، مضافاً في تفاصيله أن بقاء النظام المذكور ضعيفاً ثم أضعف، وإنْ بوجود الزينبيين والفاطميين عنده، أفضل لإسرائيل.. وعندما يجرؤ ويخزّن أسلحة، لحزب الله أو لغيره، منحتها له إيران أو غيرها، في دير الزور أو غيرها، فينبغي ضربه.. هذه هي موجز القصة.

في الوفاء لصفوت الشريف

سامح راشد

انبرت إحدى الصحف المصرية الخاصة للدفاع عن صفوت الشريف، وزير الإعلام المصري الأسبق وآخر رئيس لمجلس الشورى في عهد حسني مبارك. الصحيفة معروفة بولائها المطلق لمؤسسات وأجهزة الأمن المصرية، وتلازمها منذ تأسيسها شائعات حول توزّع ملكيتها بين عدد من أباطرة المال والإعلام في مصر. ومن تلك الشائعات، أن نجل صفوت الشريف أحد الشركاء من الباطن في ملكية الصحيفة التي صارت تضم موقعاً إخبارياً شهيراً.

لم تكن الحجج التي ساقتها الصحيفة دفاعاً عن الرجل موضوعية، بقدر ما كانت هجوماً شخصياً على عائلة عازف الغيتار الراحل عمر خورشيد الذي لاحقت الاتهامات صفوت الشريف باغتياله مطلع ثمانينيات القرن الماضي، لأسبابٍ تتعلق بعلاقة صداقة جمعت خورشيد بالممثلة الشهيرة سعاد حسني، وإصراره على وقف ملاحقة صفوت الشريف ومضايقته لها. فقد كانت حسني إحدى اللاتي وظفهن الشريف ضمن عمليات التجنيد الاستخباري والتوظيف الجنسي للفنانات خلال توليه هذا النشاط في جهاز الاستخبارات المصرية في الستينيات. وبعد أن التقى خورشيد الشريف وطالبه بلهجة تهديد صارمة أن يكفّ عن مضايقة سعاد حسني، لقي حتفه في حادث سيارة غامض ومريب.

وإثر وفاة صفوت الشريف قبل أيام، أعلنت أسرة خورشيد أنها الآن فقط ستقبل العزاء في فقيدها الذي توفي شاباً قبل أربعين عاماً. استفز هذا الإعلان «اليوم السابع» الذراع الإعلامي الدولتي/ الأمني، فتم على عجل «توضيب» موضوع يتهم عائلة خورشيد بالكذب والشماتة وتلفيق اتهامات من دون أدلة، وسلسلة من الاتهامات فبركتها الصحيفة، باستدعاء صور من جنازة خورشيد واعتبارها مراسم العزاء فيه.

اللافت في هذه القصة ليس صدق إقامة عزاء خورشيد أو كذبه، ولا صدق الاتهامات أو زيفها بمسؤولية صفوت الشريف عن مقتل عمر خورشيد ثم سعاد حسني لاحقاً، فهذه الوقائع التي يتداخل فيها الفن مع السياسة مع أدوار فيها للأجهزة الأمنية، لا تظهر حقيقتها عادة إلا بعد عقود، وربما لا تظهر مطلقاً. لكن ما يدعو إلى التأمل أن مسارعة الصحيفة إلى الذود عن سمعة الشريف، ليس سوى تأكيد ضمني لتلك الصلة الغامضة بين الصحيفة وعائلة صفوت الشريف.

أما ما يثير سخرية مُرّة، فهو المستوى الهابط شكلاً ومضموناً في الهجوم على عائلة خورشيد، فقد خلا المضمون من أي قيمة أو معلومة حقيقية، واستند إلى مغالطة مكشوفة. بينما جاء الأسلوب شديد الابتذال والتدنّي، بل افتقد إلى حد أدنى من الحرفية المطلوبة في بناء قصة صحفية أو عمل سبق إعلامي. وهنا يكمن المغزى الأعمق في تلك الواقعة المؤسفة، فتلك الصحيفة مجرّد نموذج للمنظومة الإعلامية التي أسسها صفوت الشريف على مدى 22 عاماً قضاها وزيراً للإعلام في مصر. وهو الإعلام الذي كان ينتشر ويتوسع أفقياً ويضاعف عدد الصحف والقنوات التلفزيونية، من دون أي قيمة مضافة لمضمون الرسالة الإعلامية أو شكلها، بل على العكس، كان التوسع يضيف مزيداً من التسطيح والتجهيل والتطبيل.

كما اتضح لاحقاً، ولا يزال يتضح، أن صفوت الشريف أسس شبكة كبيرة من الإعلاميين الموالين لنظام مبارك، كان عدد منهم يلعب أدواراً مرسومة بدقة، وارتدى بعضهم لسنوات قناع المعارضة، فقد رثى إبراهيم عيسى الذي اشتهر أيام مبارك بأنه معارض شرس، صفوت، ووصفه بأنه «ابن مخلص من أبناء ثورة 23 يوليو» و«عمل بنية أساسية جبارة، وكان صاحب دور كبير في ملف الإعلام». واتهم عيسى الشامتين في وفاة صفوت بالوضاعة، وقال إنهم «الإخوان ومن يسمون أنفسهم ثواراً».

وهكذا بعد عقدين من تسليمه حقيبة الإعلام، لا تزال بصمات صفوت الشريف تطغى على أدمغة الإعلام المصري وأقلامه، حتى أنه لا يزال، حقاً، إعلام صفوت الشريف.

«حكيم» الثورة الفلسطينية الذي نفتقده

سمير الزبن

بعد استقالته من الجبهة الشعبية، انشغل جورج حبش في تأسيس «مركز الغد العربي للدراسات»، وشرفني بأن أكون أحد أعضاء مجلس أمناء المركز. وكان الموضوع المطروح على جدول أعمال الاجتماع الأول للمجلس «مسألة الإخفاق العربي . أسبابه وتجاوزه». كان العنوان كبيرًا، وأكبر من قدرة مركز أبحاث على الإجابة عنه. وفي النقاشات التي سبقت الاجتماع، كان الحكيم يصرّ على أن مهمة المركز الإجابة عن سؤال «الإخفاق العربي». كنت وما زلت على قناعة بأن مهمة الإجابة عن السؤال هي مهمة أمة، وليست مهمة مركز أبحاث. أسوق هذا المثال لأقول إن «الحكيم» بقي، حتى آخر أيامه، رجلًا حالمًا، يريد أن يجيب عن سؤال باتساع العالم العربي، في مركز أبحاث بإمكانات شحيحة أو حتى معدومة.

بغياب جورج حبش قبل ثلاثة عشر عامًا، انطوت صفحة من تاريخ التجربة العربية والفلسطينية. امتدت تجربته ستين عامًا، فيها من الغنى والتناقض والصراعات والإشكالات الكثير، لم تكن تجربة ذات طابع خطي، بقدر ما كانت متقلبة، وسارت في طرق وانحناءات كثيرة. وإذا أردنا تحديد انتماء «الحكيم»، خلال تاريخه الطويل، يمكن القول إنه انتمى، في نهاية المطاف، إلى تجربة «الطهارة السياسية» أكثر من انتمائه إلى أي أيديولوجيا أخرى، سواء تجربته في حركة القوميين العرب (القومية) أو تجربته في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الماركسية). وعلى الرغم من أن «الطهارة» لا يمكن أن تتعايش مع السياسة في ظل قذارات السياسة في التجربة السياسية العربية والفلسطينية، إلا أن الرجل استطاع أن يعيش طويلًا في مركز التجربتين العربية والفلسطينية وقلبهما، وأن يُبقي «الطهارة» العنوان الشخصي له والانتماء الثابت.

كل محاولة لرسم صورة للتجربة السياسية لـ«الحكيم» محفوفة بالمخاطر، ليس بحكم التجربة الطويلة والغنية والمتقلبة التي عرفها الرجل فحسب، بل لأن تجربته الطويلة شهدت من الهزّات والتحولات والانقلابات ما أعاد تشكيل المنطقة العربية وأعاد تشكيل القضية الفلسطينية أيضًا، وهي القضايا التي شغلته، وأثارت كثيرا من الجدل والخلافات والانشقاقات والصراعات على مدى التاريخ العربي والفلسطيني المعاصرين، وهو ما يحتاج معالجات مطولة. يوازي عمر تجربة «الحكيم» عمر الكارثة الفلسطينية. وعلى مدى تجربته الطويلة كان حبش في قلب الخلافات والصراعات، وفي حالاتٍ كثيرة كان من مثيريها. ويمكن اعتبار حياته السياسية، بكل غناها وتناقضاتها وتحولاتها، تلخيصا للتجربة الفلسطينية، مع أنه انتمى إلى لون سياسي طبع الساحة الفلسطينية بطابعه في بعض المراحل، على الرغم من أن هذا اللون السياسي امتهن طابع المعارضة الدائمة فلسطينيًا.

كان الرجل طارئًا على العمل السياسي، لكنه سكن فيه طوال حياته. يعترف «الحكيم» أنه في فترة شبابه المبكر «لم يخطر ببالي أن السياسة ستشغلني، وستملأ كامل مساحة حياتي». ولكن من يستطيع أن يحكم مجرى حياته في الظروف المضطربة التي سادت فلسطين والمنطقة في أعوام الكارثة وما بعدها؟ وكان على طالب الطب أن يتساءل عما جرى في فلسطين، وعن أسباب الكارثة. أدّت به تساؤلاته إلى حلقة قسطنطين زريق التي كانت تناقش كيفية نهوض الأمة العربية من واقعها المرير، فكانت صلته مع الفكر القومي بالمعنى النظري. ومن هنا كان النشاط الثقافي الطلابي في «العروة الوثقى»، ومن قلبها، بالتعاون مع آخرين من خارجها، تشكلت «كتائب الفداء العربي» التي كانت تستهدف الخونة بالدرجة الأولى، ومن ثم الإنكليز، فإسرائيل. وكانت محاولة اغتيال الرئيس السوري، أديب الشيشكلي، الفاشلة، قد دفعت جورج حبش إلى التساؤل عن جدوى هذه الأعمال من أجل تحرير فلسطين، فكانت فكرة إطلاق حركة سياسية.

انتمى «الحكيم» إلى فكرة أن الهدف يجب أن يكون تحرير فلسطين، وهذا التحرير لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الوحدة العربية. وعلى هذا الأساس، تم تشكيل «حركة القوميين العرب» في 1951 والتي حملت شعارات عاطفية «وحدة، تحرير، ثأر»، وكان التنظيم معاديًا للماركسية، بحكم وقوف الاتحاد السوفييتي إلى جانب قرار التقسيم في فلسطين.

مع الوحدة المصرية . السورية 1958، كان التقارب مع الرئيس جمال عبد الناصر، وتمت إعادة النظر في شعارات الحركة، وتم استبدال كلمة «الثأر» بـ«استرداد فلسطين»، وإضافة الاشتراكية، فأصبحت شعارات الحركة «الوحدة، التحرير، الاشتراكية، استرداد فلسطين». مع الانفصال وفشل تجربة الوحدة المصرية . السورية، أخذت التحوّلات باتجاه الماركسية تزداد داخل الحركة، وحاولت الحركة تعديل طريقة عملها، من خلال تأسيس حزب العمل العربي الاشتراكي، من فروع حركة القوميين العرب في الدول العربية، بالتركيز على العمل الوطني وربطه بالعمل القومي.

طرحت هزيمة 1967 الأسئلة العميقة والصعبة على الفكر القومي، الذي دخل أزمة عميقة وفقد قدرته على الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها واقع الهزيمة، خصوصا أن البلدان التي عانت من الهزيمة بشكل رئيسي، مصر وسورية، كانت تقودها قوى قومية. وبدا التناقض صارخًا بين الشعارات والواقع القائم، في وقتٍ أخذت القوى القومية على عاتقها تحرير فلسطين المحتلة، حدث العكس، احتلال إسرائيل ما تبقى من فلسطين إضافة إلى أراض عربية أخرى. وأمام هذا الواقع، كان لا بد من طرح أسئلة جذرية على واقع (وأفق) حركة القوميين العرب التي تحول فرعها الفلسطيني بعد هزيمة 1967 إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولكنها لم تنج من تأثيرات ما أطلق عليه «اليسار الجديد» تحت تأثير انتصار حركات التحرّر في العالم الثالث التي تبنّت الاتجاه الماركسي. وقد نمت هذه الاتجاهات سريعًا داخل الجبهة الشعبية، لتستثمر غياب حبش في السجن، ولتعقد مؤتمرها في 1968 وتسيطر على الجبهة. أدرك رفاق حبش أن المسألة خرجت من أيديهم، وأنه لا يمكن إنقاذ الجبهة إلا باستعادة حبش من السجن، فقام وديع حداد بتحرير حبش من سجنه في دمشق، ليعيد الصراع إلى أوله، والذي أدى إلى خروج الاتجاه الماركسي من الجبهة في 1969 ليشكل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة. ولكن التحولات لم تنته في الجبهة الشعبية بخروج التيار اليساري. وما لبثت الجبهة الشعبية أن تبنت الماركسية، وانضمت إلى اليسار الجديد أيضًا، وهذا لم يرض اتجاهات تاريخية في الجبهة الشعبية، مثل وديع حداد الذي لم يقتنع بالفكر الماركسي حتى وفاته. ولكن التحولات أخذت طريقها إلى الجبهة الشعبية، ولم يعد الوقوف في وجهها ممكنًا في ظل مد اليسار الجديد الذي شهدته المنطقة والعالم في الستينيات. كان التحدّي الأبرز الذي شهدته حركة القوميين العرب، ومن بعدها الجبهة الشعبية، في الستينيات تجربة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وفي قيادتها، ياسر عرفات، والذي انتمى إلى مدرسة سياسية تتناقض مع مدرسة «الطهارة السياسية» التي انتمى إليها جورج حبش. انتمى عرفات إلى مدرسة «المستنقع السياسي» إذا صحت التسمية، وهي تقول إنك إذا أردت أن تكون في قلب الحركة السياسية وعلى رأسها، عليك أن تغوص في المستنقع السياسي، لا أن تبقى على الضفاف حتى تحافظ على «الطهارة»، فالعدو الأول للنجاح السياسي هو «الطهارة السياسية». وكان الرجل ناجحًا إلى حد كبير في السباحة في مستنقع الحياة السياسية العربية، وقادرا على الانبعاث مجدّدًا المرة بعد الأخرى، كلما قالوا إن الرجل انتهى زمانه، كان يعود من جديد، حتى كاد اسم فلسطين يرتبط باسمه صعودًا وهبوطًا.

عكست حركة فتح شعارات حركة القوميين العرب، وقالت بتحرير فلسطين الطريق إلى الوحدة العربية، وعلى التحرير ألا ينتظر الوحدة، ويجب الاعتماد على الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين. وقد تم اتهام الحركة بالإقليمية الفلسطينية، ولكنها هي من بادر إلى إطلاق الكفاح المسلح في 1965، وجاءت ظروف الهزيمة لتعطي المد الأكبر لحركة فتح وأساليبها، خصوصا بعد معركة الكرامة في 1968، ولتقودها إلى السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية في 1969، ولتُشرك معها الفصائل الفلسطينية الأخرى، ولتسيطر فصائل العمل المسلح على منظمة التحرير، ولتعيد النظر في «الميثاق القومي الفلسطيني»، لتجعله «الميثاق الوطني الفلسطيني»، ولتصبح قيادة المنظمة ائتلافًا من الفصائل الفلسطينية المسلحة تقوده حركة فتح.

تركت هيمنة «فتح» على منظمة التحرير الجبهة الشعبية في موقع الفصيل الثاني في الحركة الوطنية الفلسطينية. وبحكم الخلافات الفكرية والسياسية بينهما، شكلت الجبهة الشعبية العمود الفقري للمعارضة الفلسطينية خلال تاريخها المعاصر. واختارت، خلال تجربة الوجود الفلسطيني المسلح في الأردن، اعتماد خطف الطائرات أسلوبًا، لجذب الانتباه إلى القضية الفلسطينية، والذي أثار في حينها موجة عارمة من ردات الفعل الدولية، وسمت الجبهة الشعبية والتجربة الفلسطينية بالإرهاب. ولكن الجبهة ما لبثت أن تخلت عنه في 1972، وأدى ذلك إلى خروج وديع حداد من الجبهة الشعبية. وعلى الرغم من هذا التخلي، إلا أن خطف الطائرات هو الذي رسم صورة الجبهة الشعبية الأكثر شهرة في العالم.

> لم تكفّ الجبهة الشعبية عن معارضتها القيادة السياسية، ولكن شروط المعارضة اختلفت باختلاف الظروف

مع خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن، بعد أحداث العام 1970 الدامية، والتفاعلات التي جرت في المنطقة بعد حرب 1973، جرى تداول مشروع تسوية سياسية، أطلق عليه في وقتها «مشروع جنيف»، وترافق هذا المشروع مع تحولات على الساحة الفلسطينية، جرت من أجل صياغة برنامج سياسي محدد، من الممكن الاعتماد عليه في الحركة الفلسطينية لتحقيق إنجازات سريعة على الأرض الفلسطينية، وأطلق على المشروع تسميات مختلفة منها «البرنامج المرحلي» و«برنامج النقاط العشر» و«برنامج السلطة الوطنية». وقد اعتبرت الجبهة الشعبية إقرار البرنامج في منظمة التحرير في 1974 تساوقًا مع مشاريع التسوية الاستسلامية المطروحة على المنطقة. فخرجت من منظمة التحرير، وشكلت «جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية» مع بعض القوى الفلسطينية التي رأت الموقف ذاته. وبقيت هذه الجبهة قائمة حتى زيارة الرئيس المصري أنور السادات إسرائيل في 1977، حيث أعاد الخيار السياسي للسادات ترتيب الاصطفاف السياسي في الساحة العربية، وبالتالي الساحة الفلسطينية. وعادت على أثره الجبهة الشعبية إلى منظمة التحرير، ووافقت على البرنامج المرحلي، وتم تشكيل جبهة الصمود والتصدّي على المستوى العربي، لمواجهة خطوة السادات، وكانت منظمة التحرير جزءًا من هذه الجبهة.

ساهمت خطوة السادات بفتح الباب أمام إسرائيل لغزو لبنان في 1982 ولضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير، والتي شكلت موقع الوجود الرئيسي للحركة الوطنية الفلسطينية بكل تلاوينها. فكانت الهزيمة الشاملة التي أدّت إلى خروج منظمة التحرير وفصائلها من لبنان. وشكلت الضربة الإسرائيلية أقوى الضربات التي تعرّضت لها الحركة الوطنية الفلسطينية في تاريخها، وأدّت إلى إضعافها بشكل حاسم، ودفعت بها إلى شتاتٍ جديد. وقد تفجّرت، على أثر التحولات التي أفرزها الغزو الإسرائيلي للبنان، خلافات فلسطينية . فلسطينية، عملت على انشقاق داخل حركة فتح بدعم من سورية، وصل إلى حد الصدام المسلح في لبنان، وأدّى إلى انقسام الساحة الفلسطينية. وجدت الجبهة الشعبية نفسها تعارض تقارب عرفات مع مصر، على اعتبار ذلك تفريطا بالحقوق الوطنية الفلسطينية، ولكنها، في المقابل، وجدت نفسها تعارض الانقسام الفلسطيني. شكّلت الجبهة الشعبية «قيادة سياسية وعسكرية مشتركة» مع الجبهة الديمقراطية، بعد وقوع الاقتتال بين طرفي الانشقاق في «فتح»، وشكل الطرفان «التحالف الديمقراطي» الذي ضم إليهما الحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية، هدف إلى «حماية وحدة منظمة التحرير وصيانة خطها الوطني».

لم تكفّ الجبهة الشعبية عن معارضتها القيادة السياسية، ولكن شروط المعارضة اختلفت باختلاف الظروف التي أدت إلى إضعاف فصائل العمل الوطني الفلسطيني بشكل لافت، وكانت الحرب الأميركية الأولى على العراق العام 1991 المفصل الحاسم في ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية. وترافقت هذه الحرب مع انهيار المنظومة الاشتراكية، والذي كان مفعوله كارثيًا على اليسار الفلسطيني، وساهم في مضاعفة ضعفه، وعمل على خروجه من دور المعارضة الفاعل، وتقدّم الحركة الإسلامية الفلسطينية على حسابه، للعب دور المعارضة الرئيسية في الساحة الفلسطينية، ولكن هذه المرة من خارج منظمة التحرير. وهذا ما دلّ عليه حجم فعالية اليسار الفلسطيني في معارضة خيار القيادة في اتفاقات أوسلو، حيث ظهر جليًا دورها غير الفعال مقابل تقدم دور المعارضة الإسلامية.

اختار جورج حبش أن يستقيل من الجبهة الشعبية مع أفول شمس اليسار، وكان موقفًا نادرًا، أن يُقدم الرجل الأول في تنظيم تاريخي على الاستقالة من منصبه.

رحل جورج حبش، ولكن التجربة التاريخية تبقى ملك الجميع، بما لها وما عليها. وستبقى بصماته الشخصية ظاهرة في التاريخ الفلسطيني، وهي بصماتٌ في غاية التناقض، يلخصها تعريف «الحكيم» نفسه، عندما يقول «أنا ماركسي. يساري الثقافة. التراث الإسلامي جزء أصيل من بنيتي الفكرية والنفسية. معني بالإسلام بقدر أية حركة سياسية إسلامية. كما أن القومية العربية مكوّن أصيل من مكوناتي... إنني في حالة انسجام مع قوميتي العربية، ومسيحيتي، وثقافتي الإسلامية، وماركسيتي التقدمية». جورج حبش هو هذا كله وغيره، ومن الممكن قول أي شيء عن تجربة «الحكيم»، إلا أنها كانت منسجمة، على الرغم من أنه لا يعترف بذلك. ولكن التجربة لا تحتاج أن تكون منسجمة حتى تملك كل غنى تجربة «الحكيم» وأهميتها. وبمناسبة ذكرى وفاته، نفتقده قائدًا كبيرًا في ظل ضحالة الوضع الفلسطيني القائم وقياداته الحالية.

(كاتب فلسطيني)

في مواجهة شعبوية ترامب... الديمقراطية تحصّن نفسها

المهدي مبروك

يقدّم الصراع الجاري حاليا بين الرئيس ترامب وخصومه، من الأميركيين تحديدا، درسا بليغا للديمقراطيات العريقة أو الفتية، فضلا عن أن الدول التي تجتاز مرحلة انتقال ديمقراطي يمكنها أن تستفيد منه كثيرا. انتعشت الشعبويات، بوصفها أسلوبا سياسيا ونزعات حكم وإدارة شأن المواطنين، مع صعود ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة، لقد قدم أصفى وأعتى نموذج مثالي بالمعنى الفيبري (نسبة إلى ماكس فيبر) للشعبوية. تسللت شعبويته من صناديق الاقتراع، فامتلأت مشروعية وشرعية، إذ لا أحد ينازعها شرعيتها، أو يسحب منها المشروعية، وهي التي حازت على قبول الأميركيين بها. «الشعب يريد» شعار فريد أضافته الشعبويات في السنوات الأخيرة. وهكذا أراد الشعب الأميركي أن يحكمه ترامب. شعبوية تختلف عن نماذج أخرى من الشعبويات التيوقراطية التي تجري في أماكن عديدة من عالمنا، وتحديدا في أميركا اللاتينية وروسيا، بل وحتى بلدان عربية عديدة، تقدّم تجارب مغايرة لشعبوياتٍ تدّعي فيها الأنظمة أنها تمثل شعبها، وهي هويته وضميره.

صبر الأميركيون على «ترامبهم»، على الرغم من كل الأخطاء والحماقات التي ارتكبها في حق مواطنيه وحق بلاده. سواء في مسائل تتعلق بالخدمات والمرافق، أو في مجال العلاقات الخارجية التي نسف أسسها المتعارف عليها. كانت صورة «أميركا الترامبية» منفّرة، فاقدةً أي جاذبية، كبلد جسّد قرونا صورة البلد الحر الديمقراطي. لم يبلور ترامب، في شعبويته هذه، مقولاتٍ على غرار زعماء شعبويين آخرين، مثل شافيز وبوتين، بل قدّم أسلوبا سياسيا قائما على الرعونة والاستخفاف بما يشبه «بلطجة سياسية فاخرة»، تجري تحت أضواء وبهرج وتقنيات اتصال عالية الجودة. كان الرئيس يدير أعقد الملفات من خلال شلة من الأقارب والأصهار، ويتم الإعلان عن أخطر القرارات، عبر هاتفه المحمول، حتى ضاق به «تويتر»، وقطع عنه خدماته لسوء استعماله. رأينا رئيس أكبر ديمقراطية يعلن عن قرارات خطيرة من خلال جهازه على غرار فوزه بحيازة ملايين الدولارات من أنظمة عربية من أجل تشغيل مصانع بلاده، صفقات التطبيع. «توترة» (نسبة الى تويتر) العلاقات الدولية كانت إحدى السمات البارزة لهذا الأسلوب السياسي الفجّ.

كان الرئيس ترامب قد وتّر علاقاته مع الجميع، حتى أقرب الشركاء إلى بلاده، على غرار بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وهي التي تضرّرت من عجرفته وعنجهيته، لم يكن ينظر إلى رؤساء هذه الدول شركاء، بل أتباعا لا يتوانى عن تلقينهم دروسا أمام الجميع. لقد أحرجهم، في أكثر من مناسبة، خصوصا في ملفاتٍ جرّها إليهم جرّا، من دون أدنى تنسيق، على غرار الموقف من إيران وإسرائيل،... إلخ. ولعلنا نتذكر كيف أعلن انسحاب الولايات المتحدة من إعلان باريس الخاص بالاحتباس الحراري والتغييرات المناخية، وتحديدا مكافحة تسربات غازات الكربون، الاستهزاء أمام الجميع من مشروع الصندوق الأخضر لإنقاذ الكرة الأرضية، وتصويره هدفا ساذجا. في مذكراته «الغرفة التي شهدت الأحداث»، كشف مستشار الأمن القومي السابق، جون بولتون، أخطاء ترامب القاتلة، والتي أضرّت، حسب رأيه، بسمعة أميركا. كان رئيسا مسيئا لبلده حسب تعبير بولتون. يدرك الأميركيون، على الرغم من أن بلدهم أكبر قوة اقتصادية وعسكرية، أنهم يحتاجون هذه السمعة، من أجل أن تظل صورة الولايات المتحدة جاذبةً في سياق لا يخلو من منافسات حادّة. ربما انتهى التّاريخ، حسب فوكوياما، ولكن حتى تظل نهايته أبدية وغير مؤقتة، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى أن تسعى، بشكل هلوسي، إلى استدامة تفوقها وتلميع صورتها.

ربما تُحسب للرجل بعض مكاسب ما زالت تثير التباساتٍ على غرار الضربات الموجعة التي تلقتها الجماعات الإرهابية في أكثر من بلد عربي وإسلامي. نفذت الولايات المتحدة عمليات قتالية بالغة الدقة والحساسية في باكستان والعراق وليبيا وسورية، غير أن من الأخطاء القاتلة التي ارتكبها، وتركت أثرا سيئا في مزاج الأميركيين، وغيرت مواقفهم، انقلابه على إصلاحات سلفه المتعلقة بالتغطية الصحية الدنيا للفئات الأكثر تضرّرا في الولايات المتحدة. وربما كانت الاحتجاجات الهادرة العنيفة على أثر مقتل المواطن، الأسود البشرة، جورج فلويد، على أيدي الشرطة، ثأرا من كل الأخطاء التي ارتكبها في حق الفئات المهمشة التي تضرّرت من سياساته الداخلية. تجاه كل هذه التجاوزات الخطيرة، بما فيها تحريضه أنصاره على الزحف إلى مبنى الكونغرس، لم ينتفض الشارع مناديا بإنهاء هذه الديمقراطية التي ولدت وحشا مثل ترامب، بل كان الجميع واثقا بأن الديمقراطية يمكن أن تنحرف، غير أن إصلاحها ليس في استنقاصها وازدرائها، بل في تعزيزها، وعدم التخلي عنها، وهي في أقصى محن اختباراتها.

> كان الجميع واثقاً بأن الديمقراطية يمكن أن تنحرف، غير أن إصلاحها ليس في استنقاصها وازدرائها، بل في تعزيزها

لم يتذمّر الأميركيون من الديمقراطية مطلقا، ولم نجد في كبريات صحفهم وقنواتهم التي تتولى صنع الرأي العام دعوة إلى قبر الديمقراطية، بل شدّدت الدعوات، في الأشهر الماضية، على إنقاذ الديمقراطية من شعبوية ترامب. وتحت هذا العنوان، لعب أنصار الحزب الديمقراطي، وجو بايدن تحديدا، فصولهم الأخيرة من معركة شرسة. وتحت هذه تحرّك مجلس الشيوخ من أجل عزل الرئيس الأميركي. كان هذا الأمر على المستوى الرمزي بليغا، على الرغم من أن النتائج لم تكن بحجم ما طمح إليه خصوم ترامب. في مواجهة هذا النموذج الأرعن من الشعبوية، تحصّن الأميركيون بديمقراطيتهم. لقد وقفنا على هذا القاموس المتداول بكثافة، والذي يدور حول إنقاذ الديمقراطية/ إنقاذا للولايات المتحدة. ثمّة هوية سياسية تلازم الديمقراطية في الولايات المتحدة لا يقبل الأميركيون بمراجعتها. لم يشتموا الديمقراطية، ولم يدعوا إلى إلغاء الدستور والبحث عن ديمقراطية شعبية مباشرة، أما البيان رقم واحد فهو من باب الخيال السياسي اللامفكر فيه أصلا.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads